أشاد بتوقيع المحضر المشترك بين المؤتمر الشعبي واللقاء المشترك لتنفيذ اتفاق فبراير 2009

مجلس النواب يدعو كافة القوى السياسية إلى استشعار المسؤولية الوطنية وتعزيز التعاون بينها

من جلسة مجلس النواب أمس

صنعاء / سبأ:

أشاد رئيس مجلس النواب يحيى علي الراعي، باسم مجلس النواب، بتوقيع المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك الممثلة في مجلس النواب على المحضر المشترك لتنفيذ اتفاق فبراير 2009م، المتعلق بتشكيل لجنة للتهيئة والإعداد للحوار الوطني الشامل وآلياته برعاية فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

وقال رئيس مجلس النواب في كلمة ألقاها أمام المجلس في جلسته يوم أمس الأحد « نجدها مناسبة لنهنئ الأحزاب كذلك بهذا الحدث السياسي الوطني التاريخي ونرحب بتلك النتائج , ونعتبرها شمعة جديدة أضاءها فخامة الأخ الرئيس في مسيرة التواصل للبناء الوطني، وهو يقود عملية التحولات السياسية والديمقراطية، من نصر إلى نصر بكل ثقة وحكمة واقتدار».

وأضاف : نشد على يد فخامة الرئيس لمواصلة المشوار لاستكمال هذا العمل الوطني الكبير، ونحن كممثلين للأمة نضم صوتنا إلى صوت الأخ الرئيس ألا يتنصل أحد عما تم الاتفاق عليه.

ودعا كافة القوى السياسية إلى استشعار المسؤولية الوطنية والتاريخية، وتعزيز الثقة والتعاون، بينها لإنجاز هذا الاتفاق, والانتقال إلى الخطوات اللاحقة، وتحقيق مهامها، بأفكار منسجمة ومتماسكة، وإعطاء قيمة للوقت، مع الأخذ بالاعتبار طبيعة التحديات التي تواجه البلاد، والاستحقاق الدستوري والديمقراطي المطلوب.

وأكد يحيى علي الراعي أن مجلس النواب سيكون عوناً لكل عمل يصب في مصلحة الوطن والمواطن في ربوع اليمن السعيد.

وقد ناقش المجلس في جلسته التقرير التكميلي الثاني للجنة العدل والأوقاف بشأن الفقرتين (2) من المادة (9) و(ب) من المادة (17) والمادة (30) من مشروع قانون التوثيق، وأدخل عليها التعديلات اللازمة بما يثري تلك المواد بآراء وأفكار قيمة تؤدي إلى تحقيق مقاصد هذا التعديل.

وسيصوت المجلس على تلك التعديلات بصيغتها النهائية عند تقديم الصياغات لبعض تلك المواد في جلسة لاحقة.

كما استمع المجلس في جلسته إلى تقرير اللجنة المالية بشأن مشروع تعديل بعض مواد القانون رقم (14) لسنة 1990م بشأن الجمارك.. حيث أكدت اللجنة في تعديلاتها على بعض مواد مشروع القانون، أن تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية بأي صورة كانت للرسوم الجمركية المحددة في التعرفة الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى المقررة طبقا للقوانين النافذة وتطبق رسوم التعرفة على بضائع جميع الدول مع مراعاة ما ورد من أحكام خاصة في هذا القانون.

وأشارت إلى تكوين مجلس التعرفة الجمركية من وزير المالية ووزير الصناعة والتجارة ورئيس مصلحة الجمارك والوكيل المختص بالمصلحة ومدير عام التعرفة الجمركية.

وتتولى مصلحة الجمارك طبقاً للقوانين النافذة القيام بتحصيل رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية ورسوم الحماية المفروضة على بضائع محددة استوردت من دول معينة عند وضعها في الاستهلاك وتطبيق أي إجراءات تصدر عن الجهات المختصة بمقتضى التشريعات بما فيها القيود الكمية لمواجهة ما تتخذه بعض الدول من ممارسات ضارة بالاقتصاد الوطني.

وتناولت التعديلات على مشروع القانون حظر إدخال البضائع الأجنبية التي لا تتوفر فيها الشروط المنصوص عليها في أتفاقيات وقوانين حماية المنشأ، وكذلك البضائع المستوردة التي تشكل تعديا على أي حق من حقوق الملكية الفكرية الخاضعة للحماية بمقتضى الاتفاقيات الدولية والقوانين والتشريعات النافذة بما فيها الأوضاع المعلقة للرسوم.

كما وافق مجلس النواب في هذه الجلسة على طلب الحكومة تأجيل حضور عدد من وزرائها المعينين في المجلس إلى الأسبوع القادم، للوقوف على عدد من القضايا الاقتصادية والخدمية التي حددها المجلس للنقاش حولها مع الجانب الحكومي المختص في وقت سابق.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه وسيواصل أعماله اليوم الاثنين بمشيئة الله تعالى.

في اللقاء التشاوري لتفعيل قانون مكافحة غسل الأموال :

الراعي : القانون سيكون له دور كبير في مكافحة غسل الأموال ومعالجة ظاهرة الإرهاب

صنعاء / سبأ:

أكد رئيس مجلس النواب يحيى علي الراعي حرص مجلس النواب على تعزيز منظومة القوانين المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وناقش أعضاء مجلس النواب يوم أمس الأحد في اللقاء التشاوري لتفعيل قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي نظمه مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي بالتعاون مع مبادرة الشراكة الشرق أوسطية، آليات تفعيل قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأوضح الراعي في افتتاح اللقاء أن مجلس النواب يدرك جيدا حجم الضرر الذي لحق باليمن من جرائم الإرهاب، وما تعانيه جراء هذا الخطر، لذا فقد سعى إلى توحيد الجهود لمكافحة هذه الظاهرة من خلال انضمام اليمن إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب، وتوقيع الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقال «إن اليمن اتخذت العديد من الإجراءات الوقائية لحماية المجتمع من الجريمة ومخاطرها وكشفها قبل وقوعها وتجفيف منابعها».

وأشار إلى أن المجلس يناقش قانون مكافحة الإرهاب، الذي سيكون له دور كبير في معالجة ظاهرة الإرهاب، مؤكدا أن المجلس يعتبر مقاومة الشعب الفلسطيني حقا مشروعا، ولا تندرج ضمن أعمال الإرهاب.

وفي حين أبدى تقديره لجهود مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي لتنظيمه هذا اللقاء، واختيار المجلس كمقر لتدشين مشروع تعزيز مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قال «إن المجلس بيت الشعب وسيظل مفتوحا يحتضن فعاليات منظمات المجتمع المدني والمهتمين بالشؤون الدستورية والقانونية الحريصين على تعزيز المشاركة الشعبية الواسعة والواعية تجاه بلورة القوانين والأنظمة التي تخدم بلادنا».

وأشار رئيس مجلس النواب إلى ما يمثله اتفاق المؤتمر الشعبي العام واللقاء المشترك للإعداد والتحضير للحوار الوطني، وأهمية تزامنه مع حلول الذكرى الثانية والثلاثين لتولي فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح قيادة مسيرة الوطن.

الراعي خلال افتتاح اللقاء التشاوري لتفعيل قانون مكافحة غسل الأموال

جانب من الحضور في اللقاء التشاوري

من جانبه أشاد رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي مصطفى نصر بدور مجلس النواب في إصدار قانون لمكافحة غسل الأموال تفاخر به اليمن.

واستعرض مخاطر غسل الأموال باعتبار عملية غسل الأموال لا يتوقف خطرها عند المؤسسات المالية، بل تتعداها إلى أنشطة مختلفة كالتهرب الضريبي، وممارسة الفساد.

وقال : «إن غسل الأموال ظاهرة تهدد الأمن الاقتصادي للبلد قبل أي شيء آخر، كونها تحدث إختلالات في الدخل القومي، والتلاعب بالعملة، وغيرها.

وأوضح نصر أن الأموال المغسولة الناتجة عن أعمال إجرامية وتجارة غير مشروعة تشكل خطرا على النمو الطبيعي للاقتصاد، وتعمل على خلق طبقة طفيلية تستغل المجتمع دون أن تبادله المنفعة.

وأضاف : نعول كثيرا على الرقابة البرلمانية باعتبار المجلس أعلى هيئة رقابية، ومن خلاله نسعى إلى أن يتم تعزيز الدور الرقابي المناط بالجهات الرسمية المختلفة.

وأشار إلى عدد من التحديات التي تواجه مكافحي غسل الأموال.. مؤكدا أن المركز ومن خلال هذا البرنامج بالتعاون مع مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (ميبي) سيعمل على تأهيل وحدات مكافحة غسل الأموال في البنوك والمؤسسات المالية، وكذلك المؤسسات المعنية بتنفيذ القانون خلال الأيام القادمة.

واستعرض عدد من الخبراء في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الآليات التي يمكن اتباعها لتعزيز مكافحة غسل الأموال.. حيث وضع الباحث عبد السلام المحطوري عددا من التوصيات لتفعيل الرقابة البرلمانية على ذلك، مطالبا بتقارير دورية عن مستوى التقدم المحرز على صعيد تطبيق نصوص وأحكام القانون, وحماية البنوك وشركات الصرافة اليمنية من أن تستغل كقنوات لعبور العمليات غير المشروعة والناشئة عن أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والنزول الميداني إلى لجنة غسل الأموال ووحدة جمع المعلومات المالية للإطلاع من كثب على طبيعة الإجراءات والضوابط المنظمة لعملها ومدى اتساقها مع القانون، وكذا بهدف التعرف على مواطن الخلل والثغرات في القانون - إن وجدت - أثناء التنفيذ، ومن ثم اقتراح التعديلات المناسبة على نصوصه وأحكامه.

واقترح المحطوري عقد لقاءات مع جمعية البنوك وجمعية الصرافين وجمعية المحاسبين القانونيين وغيرها من الأطراف التي أصبحت جزءًا من تنفيذ القانون وتحقيق أهدافه، للاستماع إلى ملاحظات هذه الأطراف وتقييمها لمستوى التنفيذ، وتشكيل لجنة تقصي حقائق في حال تجاوز الجهات المنفذة وقيامها بمخالفة نصوص وأحكام القانون.

فيما قدم الدكتور سعيد الخامري رئيس لجنة إعداد مشروع لائحة القانون عرضا مفصلا لمشروع اللائحة المعدة، موضحا أن اللائحة وضعت الكثير من الإجراءات والضوابط فيما يتعلق بتحويلات الأفراد وحساباتهم في البنوك.

واستعرض رئيس وحدة جمع المعلومات في البنك المركزي وديع السادة جهود اليمن في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مشيرا إلى أن اليمن أصبحت تمتلك قانونا متميزا على مستوى الوطن العربي.

وأوصى البرلمانيون من خلال النقاش بسرعة إصدار اللائحة الخاصة بقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز التوعية المجتمعية للوقاية من جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإشراك المجتمع المدني في الترويج للقانون والرقابة على تنفيذه.

في ورشة عمل حول الوضع الراهن والرؤية المستقبلية للتعليم في اليمن

الأرحبي يؤكد ضرورة معالجة مكامن ضعف التعليم للوصول إلى متطلبات التنمية

صنعاء / سبأ:

نظمت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع البنك الدولي يوم أمس الأحد بصنعاء ورشة عمل عن الوضع الراهن والرؤية المستقبلية للتعليم في اليمن.

وفي افتتاح الورشة أكد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم الارحبي أهمية التقرير الذي تناول الوضع الراهن للتعليم وإعداد رؤية متكاملة للتعليم العام والعالي والفني كونه حلقة مترابطة ويعد من أولويات الحكومة.

واستعرض الجهود التي تبذلها الحكومة للارتقاء بمستويات التعليم بكل أشكاله باعتباره أهم ركائز التنمية المستدامة، لافتا إلى التحديات الكبيرة التي يجب التصدي لها ومعالجة مكامن الضعف للوصول بالتعليم إلى تلبية متطلبات التنمية والاحتياجات الاجتماعية.

وأشار إلى أهمية تطوير السياسات الملائمة لقطاع التعليم في الوزارات الثلاث المعنية بالعملية التعليمية لتكون أكثر فعالية لتنمية الموارد البشرية، منبهاً إلى ضرورة تأهيل العمالة اليمنية لاستيعابها في سوق العمل المحلية والخليجية.

وتطرق إلى دور القطاع الخاص كشريك في العملية التعليمية باعتبار ما يمثله التعليم الأساسي والتدريب المهني والتعليم العالي من فرص استثمارية للقطاع الخاص وضرورة استغلالها الاستغلال الأمثل لما فيه خدمة الوطن.

من جانبه أشار مدير قطاع التعليم لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في البنك الدولي مراد الزين إلى الجهود المبذولة في إعداد وثيقة تقرير وضع التعليم في اليمن والرؤية المستقبلية، معتبراً الوثيقة الأرضية المناسبة لتطوير وتحديث التعليم في اليمن.

وفي الورشة أكد وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالسلام الجوفي في مداخلته ضرورة إيجاد آلية لتنسيق جهود الوزارات الثلاث المعنية بالتعليم، مشيراً إلى أهمية الاهتمام بجودة التعليم لما من شأنه توفير مخرجات تخدم قضايا التنمية بمختلف أشكالها.

واستعرضت الورشة تقرير وضع التعليم في اليمن المتضمن 6 فصول « الديموغرافية والسياق الاقتصادي والاجتماعي، نظام التعليم الالتحاق وتدفق الطلاب، جودة التعليم، تمويل التعليم، تناول مساهمة التعليم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، الحكم والإدارة».

وفي جلستي العمل الثانية والثالثة تم مناقشة فصول التقرير حيث ترأس جلسة العمل الثانية نائب وزير التعليم العالي محمد مطهر ومدير قطاع التعليم بالبنك الدولي مراد الزين فيما ترأس جلسة العمل الثالثة وكيل وزارة التربية والتعليم لقطاع المشاريع عبدالكريم الجنداري ومن البنك الدولي كمال إبراهيم.

حضر الورشة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتور امة الرزاق حمد و ونائب وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور محمد مطهر.

الأرحبي يفتتاح ورشة العمل / من التلفاز